

## حديث صحافي لرئيس التجمع الوطني الديمقراطي، عزمي بشارة،

### يعلق فيه على تقرير لجنة "أور" للتحقيق.\*

اعتبر رئيس "التجمع الوطني الديمقراطي" عزمي بشارة في حديث إلى "السفير" أن تقرير لجنة التحقيق في قتل ثلاثة عشر مواطناً عربياً في أراضي 48 قبل ثلاثة أعوام، حرر المؤسسة السياسية الإسرائيلية من المسؤولية. وقال إن اللجنة تشكلت للتحقيق في مقتل ثلاثة عشر ولكن خلال عملها قضى الرصاص الإسرائيلي على أربعة عشر مواطناً عربياً آخر. وأوضح أن حديث اللجنة عن المساواة يستند إلى رؤية المؤسسة الصهيونية بشقها الليبرالي وأن الحكومة الإسرائيلية سوف تتجاوب تكتيكياً مع هذا التقرير. وشدد على أن اليمين الإسرائيلي الحاكم لا يمانع في مطالبة العرب بحقوق مدنية في الدولة اليهودية ولكنه يشترط ذلك بتقديم الولاء السياسي لهذه الدولة. وعاد بشارة إلى دوافع تشكيل اللجنة في حينه من جانب حكومة إيهود براك التي كانت بحاجة لاحتواء الأزمة مع الجمهور العربي ولدفعه للتصويت إلى جانبها في الانتخابات التي جرت في مطلع عام 2001. وقال إن التقرير يعبر عن استمرار محاولة احتواء الأحداث وهذا ما يتجلى في روحية التوصيات. فقد حررت اللجنة المستوى السياسي الإسرائيلي من المسؤولية وألقت بها على كاهل الشرطة ومستواها التنفيذي. ومع ذلك، أشار إلى أن نقطة الخلل حتى في ذلك تكمن في عدم تعمق اللجنة في بحث واقع العنصرية داخل الشرطة الإسرائيلية وجذور هذه النزعات. ولم يخفف من ذلك إقرار اللجنة بأن الشرطة تتعامل مع أفراد الجمهور العربي كأنهم أعداء. واستخف بشارة في حديثه بالنتائج التي قد تسفر عن تنفيذ التوصيات العملية في الشرطة الإسرائيلية. وقال إن هذه التوصيات تأتي عملياً بعد أن تناوب على وزارة الأمن الداخلي أثناء عمل اللجنة وزيران عارضاً تشكيلها وهما عوزي لنداو وتساحي هنغبي. وتأتي توصيات اللجنة في مرحلة يزداد فيها الوضع تفاقمًا لجهة الممارسات العنصرية المعادية للعرب من جانب الشرطة. وقال إن دليل ذلك هو مقتل أربعة عشر فلسطينياً خلال العامين الأخيرين على أيدي الشرطة وحرس الحدود والجيش الإسرائيلي. وهذا أمر لم يسبق له مثيل. ولاحظ بشارة أن تقرير اللجنة عمد إلى إحداث توازن ظاهري في تحمل المسؤولية. وهكذا، حمل القيادة الإسرائيلية مسؤولية فنية من قبيل "عدم استشراف الأحداث" وعدم إدارة الأمور بشكل حكيم، وبالمقابل حمل جزءاً من القيادة السياسية العربية مسؤولية جوهرية في التحريض على العنف واستخدامه. وفي هذا السياق أشار إلى الاتهامات التي وجهها التقرير للشيخ رائد صلاح وإلى المحاكمة الفكرية الموسعة لمنطق النضال وقيمتها الإيجابية في فكر التجمع الوطني الديمقراطي.

\* المصدر: موقع صحيفة "السفير" (بيروت)، 2/9/2003، في الإنترنت:

front/115.htm <http://www.assafir.com/iso/today/>

وحول مفهوم المساواة الذي يعرضه التقرير، أشار بشارة إلى أن اللجنة تبنت آراء خبراء مختصين في الشأن العربي عملوا في المؤسسة الحاكمة وقالوا إن القضية ليست قومية وإنما هي ذات دوافع اقتصادية واجتماعية. وأوضح التقرير حقيقة الإحباط الذي تعيشه الجماهير العربية في إسرائيل جرّاء استمرار التمييز ضدها وأن العلاج يكمن في منح العرب حقوقاً مدنية أكثر. ويقول بشارة إن هذا الخطاب يعبر عن رأي قطاعات واسعة في المؤسسة الصهيونية من اليمين واليسار على حد سواء. وأشار إلى أن اليمين يدعو إلى منح العرب مزيداً من الحقوق شرط أن يتخلى العرب في مناطق 48 عن نبرتهم وثقافتهم وخطابهم الوطني المعادي للاحتلال.

ورأى بشارة أن الحكومة الإسرائيلية سوف تتعامل مع توصيات التقرير بشكل تكتيكي، وهي لا ترى أصلاً أي ضير في التعامل مع ذلك في إطار الاستراتيجية اليمينية التي تشترط ذلك بتقديم العرب الولاء للدولة اليهودية. فزعماء اليمين يتحدثون على الدوام بأن الحقوق المدنية يجب أن تترافق مع غياب التعبيرات الوطنية المتصلة بالهوية وحسم الانتماء لإسرائيل.

وأوضح بشارة أن لجنة ذوي الشهداء العرب التي كانت القوة المحفزة على تشكيل اللجنة، شعرت بالخيبة من التقرير. وقال إن هذه اللجنة كانت تتوقع من اللجنة أن تكشف النقاب عن هوية المسؤولين عن قتل أبنائهم وتقديمهم للمحاكمة. ورأى أن موقف ذوي الشهداء محق وأن القوى السياسية العربية تحاول شرحه بشكل سياسي. وعن التوصيات التي وجهتها لجنة التحقيق له وللشيخ رائد صلاح والنائب عبد الملك دهامشة، قال بشارة أنه لا يتوقع أن تقود هذه التوصيات إلى أي شيء. ولاحظ أن رئيس الائتلاف الحكومي في الكنيست، جدعون ساعر، يصفه على الدوام بـ "عضو الكنيست الموقت". وقال إن الدولة اليهودية لم تغير بعد موقفها منه وإنها لا زالت تسعى لضرب الحركة الوطنية في مناطق 48 ولم تسلم بقرار المحكمة العليا بشرعية وجود التجمع الوطني.

وقال بشارة إن ذلك الجزء من التقرير الخاص بالتجمع الوطني وبه شخصياً، قد يشجع السلطة الإسرائيلية على معاودة الهجوم على التجمع. فالدولة اليهودية كانت بشكل واضح مع إبعادنا خارج القانون ومنعنا من خوض الانتخابات. ولم يتغير شيء في موقف الدولة "القائل بوجود محاكمتي".

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)